مدونة تفكير وسلوك سياسي للتحالف السوري الديمقراطي

مقدمة

يحتاج الحقل السياسي السوري، إلى مجموعة من المحدِّدات والضوابط التي تنظِّم العمل السياسي وتراقب أداء العاملين في الحقل السياسي، بعد سيطرة قانون التشظي والتفسخ طوال عشر سنوات.

على الرغم من أن القوى السياسية الحاضرة في المشهد السوري هي قوى صغيرة وضعيفة في معظمها، وعلى الرغم من أوزانها وأدوارها غير الفاعلة حاليًا، إلّا أنَّ بناء الدولة الوطنية وبناء النظام الديمقراطي يتوقفان على نمو وفاعلية القوى السياسية في الحصيلة، وهذا يفسِّر أهمية وجود ضوابط ومعايير ناظمة للحقل السياسي.

تكتسي الضوابط والمعايير في اللحظة الراهنة صبغة أخلاقية بالضرورة بحكم غياب الدولة التي تنتج القوانين، لكن هذا لا يقلِّل من أهمية وجود عددٍ من الضوابط والمعايير الأساسية، وهذه مقدمة مهمة لتحويل معانيها الأخلاقية إلى قوانين واضحة مع كل خطوة نسيرها باتجاه سوريا الجديدة.

هذه الضوابط والمعايير ستحكم عمل **التحالف السوري الديمقراطي** في أثناء التوجه إلى القوى والشخصيات التي يمكن أن تشارك في بنائه أو عند تقييم طلبات الانضمام التي يمكن أن تقدَّم إليه.

أ- المشروع الوطني الديمقراطي

1. تلتزم القوى والشخصيات السياسية السورية أسسَ وبنودَ **الميثاق الوطني السوري**، وتعمل في الحقل السياسي بوحيه، واستنادًا إليه، خاصة لجهة استلهام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وإقرار مبدأ المواطنة المتساوية، والتزام النهج الوطني الديمقراطي، ورفض وإدانة الانخراط في مشروعاتٍ خارجية لا تتوافق مع المصلحة الوطنيّة السوريّة.
2. تلتزم القوى السياسية السورية ضمانَ حقّ المشاركة السياسية للمواطنات والمواطنين السوريين جميعهم، وعدم استبعاد مشاركة أي تيار سياسي، ولا تستثني إلا أولئك الذين اندرجوا في آليات القتل والفساد، أكانوا في صفوف النظام أم في المعارضات الحالية بأطيافها كافة، وتستندُ في ذلك إلى قضاءٍ عادلٍ ونزيهٍ وشفاف حصرًا.

ب- الخطاب السياسي والإعلامي

1. تدينُ القوى السياسية التطرف بأنماطه كافة، القومية والدينية والطائفية والأيديولوجية، وترى أن التطرف هو جذر كل الممارسات الإرهابية.
2. رفضُ وإدانة كل تحريض يؤدي إلى نموِّ مشاعر الحقد والانتقام بين السوريّين، وكل خطابات الكراهية، أكانت على أساس ديني أو طائفي أو إثني أو أيديولوجي أو مناطقي أو جنسي.
3. رفض وإدانة الخطاب السياسي/ الإعلامي الذي يرتكز على تحشيد السوريين وتجييشهم وإقصائهم على أساس إثني أو ديني أو ثقافي أو مناطقي أو مهني أو جنسي.
4. تلتزم القوى السياسية عزلَ القوى التي استثمرت في الانقسامات العمودية في المجتمع السوري، وتماهت مع التدخلات الإقليمية والدولية التي استثمرت أيضًا في الانقسامات هذه، وفي الأطراف نفسها.

ج- العلاقة بين القوى السياسية

1. تدينُ القوى السياسيةُ المشاركةُ في التحالف الاستبدادَ بأشكالهِ كافةً، السياسيةَ والدينية، وتقرُّ التزام الديمقراطية في علاقاتها ببعضها بعضًا، ومع الشعب السوري.
2. تلتزم القوى السياسية إرساء تقاليد سياسية حديثة في التعامل فيما بينها أو في بناء تحالفاتِها السياسية أو مخاطبتها لبعضها بعضًا، واعتمادَ الحوار سبيلًا لحلِّ المشكلاتِ، وترفضُ لغة التخوين وخطاب الكراهية، وتلتزم مناقشة جميع المسائل السياسية الخلافيّة في ضوء الوطنيّة السوريّة، لا ضدها أو بالتخارج معها.
3. كلُّ حوارٍ أو تحالفٍ أو تعاونٍ بين القوى السياسية السوريّة مرحبٌ به، شريطة ألا يكونَ موجهًا ضد سوريا، أو ضدّ إحدى الفئات الاجتماعية السوريّة، أو يخدمُ تدخلَ دولةٍ أو جهةٍ خارجية ما في الشأن السوري.

د- حيازة واستخدام السلاح

1. كلُّ سلاحٍ خارج إطار الدولة المستقبلية هو سلاح غير شرعي، وتلتزم القوى السياسية جميعها تسليمَ سلاحِها إلى الدولة السوريّة الجديدة التي هي وحدها صاحبةُ الحقِّ بحيازة السلاح واستخدامه.

2. كل عمل مسلّح خارج إطار الدولة السورية الجديدة أو خارج مظلةٍ سياسية وطنية توافقية في ظل غياب الدولة هو عمل إرهابي.

3. إدانة كلِّ قوةٍ سياسيةٍ أو عسكريةٍ تسعى لفرضِ وجودها أو مصالحها أو أيديولوجيتها أو معتقدها بقوة السلاح.

ه- الثروة الوطنية والديموغرافيا السورية

1. ترفض القوى السياسية أيّ تغييرٍ ديموغرافيٍّ في أي بقعة من سوريا، وتقرُّ بحقِّ كلِّ سوريٍّ في العودة إلى وطنه وبيته في أيِّ وقتٍ، فكلُّ ما يُفرض بقوة السلاح مرفوضٌ ومدانٌ، وينبغي تجريمُ السلوكاتِ هذه كلِّها قانونيًا في سوريا الجديدة.

2. تقرّ القوى السياسية بأن الثروات السوريّة في الجغرافيا السوريّة كاملة ثرواتٌ وطنيّةٌ عامة، وأن التصرفَ بها هو من حقِّ القوى المنتخبة أو القوى التي تمثِّل الحكومة الشرعية الجديدة التي تُشكّلُ استنادًا إلى قواعد النظام الديمقراطي حصرًا. لذلك، أيُّ محاولةٍ من أيِّ قوةٍ منها لفرض أمرٍ واقع في سوريا أو تحوّلها إلى قوة أمرٍ واقعٍ تتصرف بالثروة السوريّة والأرض السوريّة كيفما تشاء، أو وضع اليد عليها أو اقتسامها أو عقد اتفاقات خارجية بشأنها، هي سلوكاتٌ مرفوضةٌ جملةً وتفصيلًا، وينبغي تجريمُها قانونيًا.

و- العلاقات مع القوى الخارجية

1. تلتزم القوى السياسية تأسيسَ حركيّة جديدةٍ، في سوريا الجديدة، تجعل الارتهانَ للخارج أمرًا مُدانًا بوضوح، وتجريمَ كلِّ قوةٍ سياسيةٍ تستعينُ بأيِّ قوةٍ خارجية، استنادًا إلى التماثل الأيديولوجي أو القومي أو الديني، ضدّ المصالح الوطنية السورية والنظام الديمقراطي الجديد، وتجريمِ كلِّ قوةٍ سوريّةٍ تحاولُ التدخّل في صراعاتٍ غير سوريّة بإرسال أعضائها أو جنودها إلى أيِّ مكان خارج سوريا.

2. تلتزم القوى السياسية السعي لأن تنصّ القوانين، في سوريا الجديدة، على رفضِ أي قوةٍ سياسية تجعلُ من نفسها فرعًا تنظيميًا لقوةٍ غير سوريّة، أو تجعلُ من نفسها مركزًا تنظيميًا لفروع غير سوريّة.

3. تقرّ القوى السياسية بحقّ أي قوة سياسية في عقد اتفاقاتٍ سياسية أو ثقافية أو تدريبية في سياق تبادل الخبرات مع قوى غير سوريّة تشاركُها في الرأي، لكن لا يحقُّ لأيِّ قوةٍ سياسية أن تعقدَ أيَّ اتفاقاتٍ سرية أو علنية، مع الدول أو أي جهاتٍ خارجية تتعلق بالمصالح الوطنيّة السوريّة والممتلكات الوطنيّة؛ فهذا العمل من حقِّ القوى المنتخبة أو القوى التي تمثِّل الحكومةَ الشرعية الجديدة التي تُشكّل استنادًا إلى قواعد النظام الديمقراطي.

تم إقرار مدوّنة التفكير والسلوك السياسي هذه بالتصويت عليها من قبل أعضاء اللقاء السوري الديمقراطي بتاريخ 12/10/2023 وذلك قبل اجتماع الهيئة العامّة للتحالف السوري الديمقراطي المنعقدٍ بتاريخ 20 -21 تشرين الأول أكتوبر عام 2023، وأصبحت نافذةً من تاريخه.

التحالف السوري الديمقراطي